ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

ماذا تريد أميركا و«إسرائيل» الآن من فلسطين وسورية ولبنان؟

د. عصام نعمان

أميركا و«إسرائيل» منزعجتان جداً مما جرى ويجري في فلسطين وسورية ولبنان. لا فارق بين ما يزعج الأولى والثانية. في الواقع، ما يُزعج «إسرائيل» يصبح بسرعة إزعاجاً لأميركا. فالكيان الصهيوني، بمخاوفه ومصالحه ومطامعه، هو الذي يحرك الولايات المتحدة ويحدّد مسارها وليس العكس، لا سيما في ما يتعلّق بقوى المقاومة العربية وحلفائها.

في فلسطين المحتلة، حكومة نتنياهو ليست منزعجة فحسب بل قلقة. فقد تلقّت في الآونة الأخيرة عدّة صدمات مدوّية. أولاها تأكدُها من امتلاك المقاومة اللبنانية حزب اللّه صواريخ دقيقة التصويب كفيلة بتدمير وزارة الحرب في عمق تل أبيب ناهيك عن سائر المرافق الحيوية في ما تسمّيه «الجبهة الداخلية». ثانيتها الفشل المريع والمهين لعملية خان يونس الأخيرة وتداعياتها السياسية والإستراتيجية المحبطة. ثالثتها الفشل المدوّي لمشروع القرار الأميركي بشيطنة حركة «حماس» في الجمعية العامة للأمم المتحدة ونجاح القرار المضاد القاضي بإدانة الإستيطان الصهيوني في فلسطين.

حتى قبل وقوع الصدمات الثلاث المدوّية، أدركت الولايات المتحدة و«إسرائيل» أنّ موازين القوى في غرب آسيا تتطوّر تدريجاً لغير مصلحتهما. السبب؟ تعاظم قدرات قوى المقاومة العربية، ولا سيما حزب اللّه في لبنان وحركتيّ «حماس» والجهاد الإسلامي في قطاع غزة بفضل الدعم الإيراني السياسي والمالي والعسكري. الردُّ الصهيوأميركي تمثّل، بادئ الأمر، بتوظيف تنظيمات الإرهاب التكفيري في الحرب على سورية وفيها، ثم تطوّر الى تصعيدٍ للحرب الناعمة على إيران بما هي، في حسبان واشنطن وتل أبيب، عدوهما الرئيس في الإقليم، وذلك بإعلان الرئيس الأميركي ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران واستئناف العقوبات ضدّها.

إزاء عدم تجاوب معظم دول العالم مع سياسة ترامب وعقوباته المسيئة لمصالحها الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى لصمود إيران ومعها قوى المقاومة العربية في فلسطين

وسورية ولبنان، قرّرت واشنطن، بتحريض سافر من تل أبيب، تصعيد الحرب الناعمة في جانبها السياسي باتخاذ سلسلة تدابير عدوانية من شأنها افتعال فتن اثنية وفئوية في سورية ولبنان وفلسطين تؤدّي، في ظنّهما، إلى تقويض الوحدة الوطنية الداخلية وحمل السلطات المحلية على التضييق على قوى المقاومة وصولاً الى شنّ حرب سافرة عليها إذا اقتضى الأمر.

في سورية، وسّعت أميركا من انتشار قواتها في شرق البلاد وشمالها الشرقي، ودعمت بالمال والسلاح «قوات سورية الديمقراطية» الكردية في سياق مخططٍ يرمي الى إقامة كيانات حكم ذاتي في محافظتي الحسكة والرقة، ووضع اليد على منابع النفط والغاز فيهما، ومساومة تركيا للحصول على موافقتها العلنية أو الضمنية لإقامة «نقاط مراقبة مسلحة» أميركية على الحدود السورية والعراقية في منطقة ما بين نهري الفرات ودجلة. وها هو الجنرال جوزف بدفورد، رئيس مجلس القيادة المشتركة للجيوش الأميركية، يعلن «انّ وجودنا في سورية لا يرتبط فقط بهزيمة «داعش»، وانّ أميركا بحاجة الى تدريب ٤٠ الف مقاتل محلي في سورية قبل انسحابها منها». غني عن البيان انّ الغاية من وراء هذه الترتيبات العدوانية دعم مطامع واشنطن في نفط سورية، وتأمين مشاركتها في ترسيم مستقبلها السياسي بتقويض اتفاق أستانة واتفاق سوتشي بين روسيا وإيران وتركيا والعودة إلى مفاوضات جنيف.

إلى ذلك، تسعى واشنطن إلى تهيئة الظروف السياسية والميدانية لتسويق ما يسمّى «صفقة القرن» في مطالع العام القادم. لهذه الغاية، تدعم واشنطن مساعي التطبيع بين «إسرائيل» ودول الخليج الفارسي وصولاً الى قيام تحالف «ناتو» عربي مؤلف من هذه الأخيرة والأردن مباشرةً و«إسرائيل» مداورةً. وفي هذه الأثناء، تمضي «إسرائيل»، بدعم من أميركا، في حصارها الوحشي لقطاع غزّة.

في لبنان، يسعى نتنياهو إلى تضخيم مسألة العثور على نفط محتمل لا يظهر منه إلاّ بضعة أمتار في محيط مستوطنة المطلة القريبة من الحدود مع لبنان، والزعم بأنّ أنفاقاً أخرى لحزب اللّه موجودة في أجزاء أخرى من هذه الحدود، وانّ «إسرائيل» عازمة على تدميرها جميعاً. اوفير غيندلمان، المتحدث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية وبعده وزير الإستخبارات يسرائيل كاتس، هدّدا بنقل الحرب الى الأراضي اللبنانية بغية تدمير جميع الأنفاق على طول الحدود ومعها البنى التحتية.

يرمي نتنياهو بذلك الى تحقيق ثلاثة أغراض:

أولها، توحيد الجمهور الإسرائيلي وشدّه إليه وتطمينه بعد عملية خان يونس الفاشلة وازدياد قلقه عقب إعلان عدّة جنرالات عاملين ومتقاعدين انّ «إسرائيل» خسرت «قوة الردع» ضدّ حزب اللّه بعدما بات يمتلك عشرات آلاف الصواريخ دقيقة التصويب.

ثانيها، تحريض أميركا على إيران بوصفها الداعم الرئيس لحزب اللّه و«حماس» بالمال والسلاح بقصد حملها على التشدّد معها بكلّ الوسائل الممكنة ومنها ضرب حزب اللّه داخل لبنان، و«حماس» داخل قطاع غزة، والضغط على القوى السياسية المتنافسة في لبنان والإيقاع في ما بينها للحؤول دون تأليف حكومة وفاق وطني من جهة، ومن جهة أخرى إيقاظ الفتنة الطائفية وتعميق الخلافات السياسية وصولاً إلى مشاغلة حزب اللّه وحلفائه وشلّ حركته.

هل تمتدّ عملية تدمير الأنفاق داخل الجانب المحتلّ من الحدود إلى الجانب اللبناني منها وتتحوّل حرباً واسعة على مواقع تزعم «إسرائيل» أنها قائمة تحت مئات المنازل في القرى وتحتضن عشرات القواعد الصاروخية والمعامل والورشات الفنية العسكرية لحزب اللّه؟

ثمة من يرجّح في «إسرائيل» انّ «روسيا غير الراضية عن العمليات الإسرائيلية في سورية هي على وشك «إغلاق الأجواء» فوق سورية ولبنان، وانّ من هنا تنبع ضرورة العمل ضدّ تجذّر الوجود الإيراني بأسرع ما يمكن» راجع مقالة اروي غودلبرغ، المحاضر في مركز هرتسليا المتعدّد المجالات، في Y net، ٥/١٢/٢٠١٨ .

في لبنان، يواجه حزب اللّه صخب «إسرائيل» العسكري والإعلامي بصمت مدوٍّ يستبطن في آن عدمَ اكتراثٍ بالتهديدات وتصميماً على ردّ الكيل كيلين بإقتدار.

نهاية آل سعود على يد «أبو منشار»

د. عبد الحميد دشتي

بعد أن أقر الكونغرس الأمريكي بأعضائه الديمقراطيين والجمهوريين في جلسة الاستماع الشهيرة لمديرة الاستخبارات الأمريكية هاسبل أن ابن سلمان ليس فقط متورطاً في جريمة اغتيال خاشقجي، بل إنه أمر وتابع عملية تقطيعه ومحاولة إخفاء الأدلة بطريقة تُعتبر أغبى عملية في تاريخ الاغتيالات،

كما أنّ السيناتور كروكر صرح بأن مثول بن سلمان أمام أي هيئة محلفين سوف ينتهي بإدانته خلال ٣٠ دقيقة. وصولاً إلى مطالبة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى محاكمة بن سلمان دولياً.

هذه النتيجة وهي نهائية كانت رسالة باتجاهين، الأولى لترامب المأزوم بأنه أمام خيارين لا ثالث لهما فإما أن يستمر في تغطية ابن سلمان ما يؤدي إلى تعرضه لمساءلة أمام الكونغرس تؤدي إلى الإطاحة به وهذا ما تعمل عليه الدولة العميقة حالياً، وإما أن يرفع الغطاء عنه. والرسالة الثانية لسلمان والعائلة المالكة السعودية بأن يبدؤوا في إزاحة ابن سلمان لأنه لا يصلح لأن يكون حاكماً بعد تمام حلبه، وأنه يهدد المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة كما يدمر العلاقة التاريخية بين بني سعود وأمريكا والصهيونية العالمية ومشاريعها عموماً سواء في الشرق الأوسط أم على مستوى العالم.

هذا الموقف ليس مستغرباً للدولة العميقة التي تدرك أن معظم أنظمة التخلف الخليجية والقمع والإجرام فعلت أكثر مما فعله ابن سلمان في مواطنيها، بل لأن مصالحها أصبحت في خطر، وبقاء بني سعود إلى زوال لأسباب داخلية تتعلق بحرمانه لشعب السعودية من أبسط حقوق الإنسان معيشة وحرية وهذا ما لا تريده في إطار سياسة (حلب) مناطق النفط حتى القطرة الأخيرة.

في إحدى المقابلات المتلفزة وقبل جلسة الكونغرس التاريخية استغرب الكثيرون من مطالبتي ببقاء ابن سلمان في منصبه، بل وصوله إلى العرش سواء باغتصابه من أبيه أم بخلوه بوفاته، كما طالبت بعدم إيجاد أي بديل لابن سلمان في هذه المرحلة خصوصاً إذا كان هذا البديل هو الشقيق الأصغر لسلمان.

أحمد بن عبد العزيز الذي كان منفياً طوعياً في بريطانية بعد أن رفض مبايعة ابن شقيقه ولياً للعهد، وقد عاد بعد جريمة خاشقجي ليرمم هيكل العائلة المجرمة لتستمر في حكم مملكة الإرهاب وفي سياسة التدخل في دول المنطقة بما يناسب سياسة أمريكا وإسرائيل وبريطانيا وكأن شيئاً لم يكن، والمعروف أن أحمد بن عبد العزيز رجل أمن من الطراز الأول وداهية كونه كان نائباً لوزير الداخلية المقبور نايف طوال ٤٠ سنة، ولا يغرّن أحد مواقفه التي تبدو أنها حيادية ومحاولاته إظهار نفسه بدماثة الخلق والعقلانية، فالرجل كما يعرف السعوديون لديه سجل حافل بالقمع والظلم والاضطهاد عندما كان على رأس عمله. وما عودته إلى السعودية بضمانات أمريكية وأوروبية مؤثرة إلا عملية استباق للزلزال الذي سيصيب الأسرة الحاكمة.

وفي المعلومات أن أبناء الأسرة والعديد من القبائل إضافة إلى القوى العسكرية التي كان ابن سلمان ممسكاً بها تستعد لهذه المرحلة قبل أن يفلت زمام الأمور من أيدي آل سعود.

الجميع تابعوا جولة بن سلمان العربية قبل قمة العشرين وشاهدوا كيف كان استقبال شعوب تلك البلدان له عدا ما حدث في أبو ظبي حيث استدرجه ابن زايد إلى أحد الملاهي الليلية، والبحرين التي لم يتمكن ملكها من إظهار الحفاوة المفترضة، وكذلك مصر (السيسي). وفي تونس والجزائر وموريتانيا رفضته الشعوب ووصفته بأقذع الصفات، إضافة إلى رفض ملكي المغرب والأردن استقباله لأسباب عديدة لا مجال للإفصاح عنها الآن. كما أنه لم يسلم من التأنيب في الأرجنتين، وبدا واضحاً تخلي ترامب عنه، عدا بوتين الذي صافحه بطريقة ساخرة لها مآرب أخرى، ما يعني أن هذا الأرعن لا يصلح لأن يكون رئيس دولة وأن نهايته اقتربت.

إن حتمية زوال بني سعود المطلوب نهائياً لن يكون إلا على أيدي شعبها المضطهد وعودة السعودية أرض نجد والحجاز والكعبة من سطوة أكبر مجرم في التاريخ المعاصر.

وإن غداً لناظره قريب.

" ربيع فرنسا" الى أين؟

سركيس أبوزيد

إيمانويل ماكرون رئيس لفرنسا منذ ربيع العام ٢٠١٧، وصل الى قصر الإليزيه من خارج الطبقة السياسية والمؤسسة الحزبية. صعوده كان سريعاً. فاز بالرئاسة ومن ثم عزز فوزه بالسيطرة على البرلمان. ماكرون الذي حاز على شعبية واسعة، يواجه مساراً عكسياً مع تدهور دراماتيكي في شعبيته الى درجة أنه بات الرئيس الأقل شعبية بعد مرور أقل من سنتين. ومثلما كان صعوده صاروخيا، فإنه يواجه خطر واحتمال «السقوط الصاروخي» أيضا، فهذه أسوأ أزمة تواجهه حتى قيل أنها الأسوأ منذ العام ١٩٦٨. وهذه الحركة الإحتجاجية أتت كمتنفس عن الإحتقانات المتراكمة.

بداية، جاءت «فضيحة بنعالا»، وهو اسم أحد موظفي القصر الرئاسي المولج بشكل غير رسمي مرافقة الرئيس وحمايته الذي صُوِّر وهو ينهال ضربا على ثنائي من المتظاهرين يوم عيد العمال في الأول من أيار من غير أن تكون له أي صفة رسمية. ثم جاءت سلسلة الاستقالات الوزارية، وأهمها استقالة أهم وزيرين في حكومة إدوار فيليب، وهما وزيرا البيئة والداخلية نيكولا هولو وجيرار كولومب، وتأخر ماكرون في تعيين بدائل عن المستقيلين، وتراجعت شعبيته إلى الحضيض إذ بلغت ٢٦ ٪ من الفرنسيين الذين يؤيدون سياسته.

وكان ثمة إجماع في فرنسا على أن التعاطي مع أزمة «السترات الصفراء»، وكبح

الأقلية من المخربين والمشاغبين القادمين من أقصى اليمين واليسار، يمران عبر تمكن الدولة من توفير رد مزدوج: أمني من ناحية، للضرب بيد من حديد على من حطم وأحرق ونهب واستهدف قوات الأمن، ومن ناحية ثانية سياسي، لا يمكن أن يكون دون الحد الأدنى المطلوب، أي تجميد زيادات الرسوم على المحروقات التي قررتها الحكومة.

وهناك من طرح الإستقالة تحت ضغط الشارع وأيضا تحت ضغط القوى السياسية والحزبية، حيث يسجل إلتقاء بين اليسار واليمين المتطرف. فقد طالب القائد اليساري جان لوك ملانشون وزعيمة اليمين المتطرف مارين لوبن باستقالة الرئيس ماكرون وحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، واتهما الحكومة بأنها هي من سمحت بحصول أعمال عنف بهدف ضرب مصداقية غضب شعبي تعجز عن تهدئته.

مشكلة ماكرون اليوم أن الضغوط لم تعد محصورة في الشارع والرأي العام، وإنما تأتي من الأحزاب، يساراً ويميناً، التي تتحين الفرصة للإنقضاض عليه واستعادة ما أخذه في غفلة من الزمن. ومشكلته أيضا أن الإحتجاجات تحولت الى «سلة مطالب» تتضمن خفض الضرائب وزيادة الحد الأدنى للرواتب ورفع المعاشات التقاعدية.

«التمرد» خرج عن دائرته الضيقة، واتسع ليشمل مطالب اجتماعية وأخرى سياسية. مطالب اتخذت أشكالاً أكثر حدة، كإحراق عشرات السيارات واستهداف بعض المحتجين «قوس النصر»، ليكتبوا على واجهته عبارة: «ستنتصر السترات الصفراء»، فيما كتب آخرون على «دار الأوبرا: «ماكرون = لويس السادس عشر»، آخر ملوك فرنسا قبل الثورة.

يجهد الرئيس ماكرون في احتواء الأزمة التي باغتته وهزت إستقرار باريس الأمني والاقتصادي، المتمثل بحركة «السترات الصفراء»، الذي تلا «سبتاً أسود» عمم الفوضى. وبعد أن ترددت الحكومة طويلاً ومانعت في التجاوب مع مطالب «السترات الصفراء» بحجة رفض الخضوع لضغوط الشارع، اضطرت إلى التراجع بعد أن اقتصرت الخيارات المتاحة أمامها بأحد أمرين: إما المكابرة وعدم التراجع، وبالتالي ركوب المخاطر بمواجهة موجة أكبر من العنف والمطالب، وإما التراجع والانحناء أمام الموجة التي ما زالت رغم أعمال الشغب والعنف تحظى بتعاطف شعبي لم ينزل تحت عتبة ٧٠٪ وفق آخر استطلاع للرأي.

لقد بدأ النموذج الاجتماعي بالتآكل مع انطلاق مسار العولمة الاقتصادية التي ظنت النخب الغربية أنه سيفضي إلى تعزيز هيمنتها السياسية والاقتصادية على العالم ويسمح لها بالتحرر من العقود والضوابط الاجتماعية الداخلية.

لم تكن نتائج العولمة كما توقعتها النخب الفرنسية والغربية. فقد سرّعت من صعود منافسين اقتصاديين وسياسيين غير غربيين، وإلى بداية تراجع نفوذ القوى الغربية وحصتها من الأسواق العالمية. ومع تزايد حدة المنافسة مع الصاعدين الجدد، باتت النخب الحاكمة في الغرب معنية بإقناع شعوبها، وليس أصحاب الرساميل الكبرى، بضرورة شد الأحزمة وتقديم التضحيات لتستطيع الشركات الفرنسية منافسة تلك الصينية أو الهندية وإلا فإن أوضاع الشعوب ستزداد بؤسا.

لقد إنطلق ماكرون، مدعوما من أكثريته النيابية، في كسر «النموذج الاجتماعي» الفرنسي القائم على دولة الرعاية، وضرب قانون العمل الذي هو نتيجة نضالات شعبية ونقابيّة طويلة تعود إلى «الجبهة الشعبية» عام ١٩٣٦، وذلك خدمة لمنطق السوق وأرباب العمل، والمصالح الرأسمالية. ولم تستطع ثنيه عن عزيمته المعارضة الخجولة التي نزلت إلى الشارع. لكن كان يكفي أن تقرر حكومته رفع الضريبة على المحروقات حتى يلتهب الشارع، ويشتعل حريق بات من الصعب إخماده.

كما ساهمت شبكات التواصل الإجتماعي، وخصوصا الـ «فايسبوك»، في مساعدة الناس على إذكاء جذوة الغضب والسخط.

الإحتجاج الاجتماعي الذي انطلق اعتراضا على رفع أسعار الوقود، آتٍ من بعيد. فهو نتاج لجميع السياسات النيوليبرالية التي جرى تطبيقها منذ عقود من قبل جميع الحكومات المتعاقبة، اليمينية منها واليسارية. فتظاهرة «السترات الصفراء» استقطبت أبناء الطبقة الوسطى المنشغلة برخائها وامتيازاتها الاجتماعية، بكل أطيافها السياسية من «اليمين المتطرف» إلى «اليسار الشيوعي». لكن الدينامية التي تحركها هي في العمق نتيجة تراكم حقيقي للنقمة الشعبية على منظومة اقتصادية وسياسية يحكمها البنك المركزي الأوروبي، وتشكل ملامحها منطق السوق على حساب الرخاء والأمان الاجتماعي.

الانتفاضة الشعبية في فرنسا، على طريقة «الربيع العربي» ولكن تحت سقف «الشتاء الأوروبي»، إتخذت أبعاداً مفاجئة ومقلقة باتت تهدد الرئيس الفرنسي بالترنّح، واتسمت بالعفوية وبرفض الحزبية الضيقة، بحيث يصعب احتواؤها من قبل قوة سياسية حصرية. هل تستمر وهل تتمدد في اوروبا؟ سؤال من دون جواب في الوقت الحاضر.

مفخخات في بيت حكام آل سعود!!

إن الصراع الداخلي على السلطة في مملكة بني سعود ازداد، على مدى الأشهر القليلة الماضية، مع العديد من الشخصيات المرموقة الغاضبة حول التدخل العسكري للمملكة في اليمن والعملية البرية المحتملة في سوريا.

وفي مقال نشرته مجلة اتلانتيكو الفرنسية للمحلل السياسي الفرنسي آلان رودير, بين المحلل السياسي الفرنسي، أن مملكة بني سعود لا تعمل بشكل جيد للغاية. العملية العسكرية المستمرة في اليمن غير ناجحة إلى حد كبير. مشيراً، أن السعوديين بدأوا يفقدون جنودهم وطائراتهم. أضف إلى ذلك انخفاض أسعار النفط الذي سبب خراباً اقتصادياً للبلاد.

وقال رودير، في نفس الوقت في حربها على اليمن، يبدو أن الرياض تخطط لعملية عسكرية في سوريا مع تركيا. وفي يوم ١٣ فبراير، أرسلت حكومة بني سعود ٣٠ من قاذفات القنابل إلى قاعدة عسكرية في تركيا. وفي الوقت نفسه، بدأت القوات التركية بالفعل قصف الأكراد في شمال سوريا.

وتابع: إذا قرر السعوديون التورط في عملية عسكرية برية في سوريا، حينها سيتوجب عليهم استخدام القوات الخاصة.. والرياض، حالياً، تستخدم هذه القوات الثقيلة في اليمن وبالقرب من الحدود العراقية.

مضيفاً، في هذه الحالة، فإن قوات بني سعود ستكون وجهاً لوجه مع قوات الجيش السوري. وفي حال اشتبكت القوات السعودية والجيش السوري في سوريا، بشكل علني، لا أحد يستطيع التنبؤ بما قد يحدث بعد ذلك في الشرق الأوسط.

وأوضح، أن "بلطجة" محمد بن سلمان بدأت تثير غضب العديد من الشخصيات الكبيرة والمرموقة داخل الأسرة المالكة في بني سعود. مشيراً أن البعض في الحكومة السعودية يعتقد أن الإجراءات المتهورة من قبل محمد بن سلمان، وخصوصاً الحرب على اليمن، قد تجلب المملكة إلى دائرة الفوضى.

ويرى المحلل الفرنسي، أنه في حال حدث شيء ما للملك سلمان بن عبد العزيز [الذي يعاني من سوء حالته الصحية]، سيطالب العديد من الأمراء لتولي العرش، وعلى وجه الخصوص، متعب بن عبد اللّه بن عبد العزيز، الوزير الحالي للحرس الوطني السعودي، الذي لا يأخذ أوامره من وزارة الدفاع، قد يكون على استعداد لـ"تهدئة" طموحات الأمير سلمان.

ووفقاً لرودير، قد يتحالف قائد الحرس الوطني متعب بن عبد اللّه، مع الأمير محمد بن نايف، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، لتنظيم انقلاب، وحينها سيكون من السهل إخضاع أي معارضة للانقلاب من قبل القوات المسلحة السعودية الخاضعة للأمير متعب.

إيران اليوم